عاماً الماضية، فهل تقوم مثل هذه القيادة بعد القاء الزجاجات الحارقة ؟ ... واعتقد بأنه لن تقوم قيادة تكون مفصولة عن المشكلة الفلسطينية برمّتها. وبدل البحث عن مرشحين، يمكن تليين مواقف م.ت.ف. وقد قلت، منذ سنتين، انه اذا اعترفت م.ت.ف. بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واسرائيل، وأبدت استعداداً للتحدث حول مستقبل مشترك، فانني مستعد للتحدث معها» (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٨٨). وأضاف وايزمان: «لقد آن الأوان لكي يبدأ بيرس باستخدام المدافع بدل الرصاص المطاطي. واقصد بذلك انه على بيرس تشكيل طاقم سياسي يقرر برنامج المعراخ الانتخابي ويقدم مقترحاته لحل المشاكل في المناطق المحتلة ودفع عملية السلام قدماً وخوض الانتخابات على هذا الأساس» (**المصدر نفسه**، ١٨/١/١٩٨٨). وبالنسبة الى الحديث الدائر حول الحكم الذاتي، قال وايزمان انه بمثابة خدعة لأنه يجب تذكير الجمهور الواسع، بأن الحكم الذاتي هو، فقط، مرحلة تمهيدية لحل دائم (**عل همشمار**، ٢٩/١/١٩٨٨).

وقال عضو الكنيست بنيامين بن ـ اليعيزر، ان من يعارض الجلوس، الآن، في مفاوضات مع الفلسطينيين، سوف يزحف، بعد بضع سنوات، على أربع كي يتحدث مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٨٨).

حزب مبام

عرضت رئيسة كتلة مبام في الكنيست، حايكه غروسمان، موقف حزبها من الانتفاضة وحل القضية الفلسطينية، فقالت: «بعد حرب الأيام الستة، كان ثمة اجماع وطني تقريباً بشأن قضية المناطق [المحتلة]. كان من المتفق عليه، آنذاك، ان المناطق هي وديعة في أيدي اسرائيل، لمفاوضات بشأن السلام. حتى ان مبام أعد، في العام ١٩٦٧، مشروعاً لحل مشكلة المناطق وسكانها الفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ٥/١/١٩٨٨).

وأكدت غروسمان ان «قرار حكومة اسرائيل، في ذلك الحين، بمشاركة فعالة من قبل يغئال الون ويسرائيل غليلي وشمعون بيرس، فتح الباب لحركة غوش ايمونيم وسبّب الانزلاق الى تعصب قومي عنصري للجمهور الاسرائيلي. وبالتالي، تطرفت المواقف تباعاً حتى اعطاء شرعية لمخططات الترحيل، بأنواعها، واستخدام القوة واطلاق النار والطرد ضد المقاومة المتزايدة للاحتلال» (**المصدر نفسه**).

وقد تبنى حزب مبام صيغة شيمطوف ـ ياريف، التي أساسها الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والاستعداد لاجراء مفاوضات مع كل جهة فلسطينية تتحفظ من الارهاب، ومستعدة للاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود. وعارض مبام، ولا يزال يعارض، استمرار الاحتلال والوضع الراهن للمناطق [المحتلة]. وكان الوضع، ولا يزال، يشكل، في جوهره، سيناريو مدروساً لازدياد مقاومة سكان المناطق [المحتلة]...» (**المصدر نفسه**).

وأكدت غروسمان: «ان حل مشكلة المناطق والمشكلة الفلسطينية هو سياسي، وليس بالقوة. ولن يحلّ السلام من دون حل المشكلة الفلسطينية؛ وكل حل لا بد من ان يوفّر رداً على مشكلات اسرائيل الأمنية في حدودها الشرقية والسيطرة على مليون ونصف مليون عربي فلسطيني هي عنصر مضاد للأمن بالنسبة الى اسرائيل. وسوف يكون ضمان حدود آمنة لاسرائيل قائماً على اتفاقات سلام وترتيبات أمنية، بما في ذلك التجريد من السلاح.

«وينبغي ان يكون حل المشكلة الفلسطينية اقليمياً وليس وظائفياً. وفي مفاوضات السلام، تعين تعديلات في الحدود غير مهمة، من خلال اعتبارات أمنية، وليس من أجل توسيع حدود اسرائيل. ويعتقد مبام بأن الحل سوف يتم مع الاردن؛ لكن الفلسطينيين أنفسهم هم الذين يقررون جوهر العلاقات بينهم وبين الاردن... ولن يكون موضوع القدس البند الأول في مفاوضات السلام، لكونه حساساً ومعقداً جداً. وكل حل سوف يأخذ في الاعتبار تكامل المدينة كعاصمة اسرائيل؛ كما سوف يراعي ارتباط المؤمنين بالديانات المختلفة بالمدينة والأماكن المقدسة، وبالطبع وجود أقلية عربية كبيرة في القدس» (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، عبّر سكرتير عام حزب مبام، عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، عن موقف حزبه ازاء المشاريع التي طرحت في الآونة الاخيرة في اطار البحث في حل لمشكلة المناطق المحتلة، بأن مبام يؤيد